



ARAB AUTHORITY FOR
الهيئة العربية
للاستثمار والإِنماء الزراعي
AGRICULTURAL INVESTMENT & DEVELOPMENT

إصدار معرفي | العدد الأول
أكتوبر 2026

آفاق

رؤى في الاستثمار
الزراعي والأمن الغذائي

الفجوة القابلة للاستثمار

حين تصبح أزمة الغذاء العربي فئة
أصول من الدرجة الأولى



نبذة عن الهيئة

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة مالية عربية مستقلة تأسست عام 1976 بموجب اتفاقية بين الدول العربية وتضم في عضويتها 21 دولة عربية. وتعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي وتطوير المشروعات والشراكات القادرة على تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة وإحداث أثر تنموي ملموس.

تتبنى الهيئة نهجاً يجمع بين الاستثمار والتنمية والخدمات المتخصصة. فمن خلال دورها الاستثماري تعمل على تحديد وتقييم وتطوير الفرص الاستثمارية والمساهمة في تأسيس وتطوير الشركات والمشروعات في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الغذائي والخدمات الزراعية إلى جانب بناء الشراكات واستقطاب رؤوس الأموال والتمويل للمشروعات ذات الأثر في الأمن الغذائي. كما تعمل على رفع كفاءة محفظتها الاستثمارية وتطوير أدواتها وفق مبادئ الاستدامة والحوكمة وإدارة المخاطر.

ويتكامل ذلك مع دورها الإنمائي في دعم صغار المنتجين والمجتمعات الريفية ونقل التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة وبناء القدرات ونشر المعرفة، بما يساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز استدامة الموارد وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

كما تقدم الهيئة خدمات فنية واستشارية متخصصة تدعم تطوير الاستثمارات والمشروعات، تشمل دراسة وتقييم الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى والفحص النافي للجهالة وتقييم وإعادة تأهيل وتوسعة المشروعات القائمة والمساهمة في هيكلة الاستثمارات والشركات. ومن خلال تكامل هذه الأدوار تسعى الهيئة إلى تحويل تحديات الأمن الغذائي إلى فرص استثمارية قابلة للتنفيذ وتعزيز تدفقات الاستثمار والشراكات والتكامل في سلاسل القيمة بما يدعم بناء منظومة غذائية عربية أكثر كفاءة واستدامة.

© 2026 الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة نشر هذا الإصدار أو أي جزء منه أو تخزينه أو نقله بأي وسيلة دون الإشارة إلى المصدر والحصول على الموافقات اللازمة وفق سياسات الهيئة.

أعد هذا الإصدار لأغراض معرفية وتحليلية عامة. ولا تشكل المعلومات أو التقديرات أو الآراء الواردة فيه توصية استثمارية أو عرضاً أو دعوة لاتخاذ قرار استثماري. وقد استندت البيانات إلى مصادر متاحة وموثوقة وقت الإعداد، وقد تخضع للمراجعة أو التحديث.

الرقم الدولي المعياري للكتاب | ISBN

978-969-9593-66-6



المحتويات

4	الملخص التنفيذي
5	1. تحليل الأمن الغذائي في العالم العربي
5	1.1 نظرة عامة: تحديات هيكلية ذات بُعد استثماري
5	1.2 الفجوة الغذائية في السلع الاستراتيجية
6	1.3 الموارد الطبيعية وتحديات الإنتاج
7	2. تحليل الأسواق الزراعية في العالم العربي
7	2.1 حجم السوق وآفاق النمو
7	2.2 تحليل السلع الاستراتيجية
8	2.3 القمح: مرآة الفجوة والاعتماد على الواردات
9	2.4 سلاسل القيمة الزراعية: أين تكمن القيمة المضافة؟
9	2.5 الاستثمار الأجنبي في القطاع الغذائي
10	3. من الفجوة إلى الفرصة: ما الذي يجعل المشروع الزراعي قابلاً للاستثمار؟
11	3.1 ما تغفله الأطر التقليدية: خمسة عوامل تُحدد قابلية الاستثمار في العالم العربي
11	3.2 العوامل الهيكلية الخمسة المحددة لقابلية الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية
12	4. فرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية
12	4.1 الفرص ذات الأولوية: ثمانية مجالات استثمارية
12	4.2 التحليل القطاعي: طبيعة الفرصة وشروط النجاح
14	5. منظومة التمويل والاستثمار الزراعي
15	6. التوجهات الاستراتيجية لتعزيز الاستثمار الزراعي
16	7. من الفرصة إلى المشروع القابل للتمويل
17	8. من التوصيات إلى التنفيذ: أجندة العمل المقترحة
18	9. الخاتمة
19	المراجع

تعزيز جاهزية الاستثمار والشركات الاستراتيجية في القطاع الزراعي والغذائي

الملخص التنفيذي

يتزامن صدور العدد الأول من آفاق مع مرحلة فارقة في تاريخ الأمن الغذائي العربي، تتداخل فيها ضغوط بنيوية متراكمة مع فرص استثمارية حقيقية نادراً ما تتشكل في آن واحد. يواجه العالم العربي اليوم فجوة غذائية تقترب من 50 مليار دولار سنوياً (49.98 مليار دولار في التقديرات الأولية لعام 2025)، في ظل سوق غذائي يتخطى 430 مليار دولار ومعدل نمو يبلغ 8.6% سنوياً؛ وهو ما يعني، بصراحة الأرقام، أن المنطقة تستهلك ما لا تنتجه، وتستورد ما يمكنها أن تنتجه.

الرسائل الرئيسية

- تجاوز السوق الغذائي العربي 430 مليار دولار بمعدل نمو 8.6%، مع توقعات بتجاوزه 560 مليار دولار بحلول 2029.
- الفجوة الغذائية العربية التي تقارب 50 مليار دولار سنوياً ليست أزمة فقط — بل هي فرصة استثمارية هيكلية للمستثمر القادر على تطوير مشاريع متكاملة.
- القيمة الاقتصادية الأعلى لا تتحقق في الإنتاج الأولي وحده، بل في سلاسل التخزين والتصنيع والخدمات اللوجستية.
- المنطقة العربية لا تعاني من شح الفرص الزراعية، بل من شح المشاريع المهيأة الجاهزة للتمويل.
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي تملك نموذجاً تكاملياً يجمع بين المساهمة الرأسمالية وتطوير المشاريع والخبرة الفنية.

تعكس أرقام الأمن الغذائي حجم الهاشنة: 77.5 مليون شخص يعانون من الجوع، و197.7 مليون يواجهون انعداماً في الأمن الغذائي، فيما لا يستطيع 186 مليون شخص تحمّل تكلفة نظام غذائي صحي [2]. غير أن ما يميّز هذه المرحلة هو أن هذه الأرقام باتت تُترجم، في أروقة الحكومات والمؤسسات التنموية وإدارات الصناديق الاستثمارية، إلى أجندة استثمارية واضحة: من يمول الإنتاج؟ من يبني مخازن الحبوب؟ من يطور سلاسل التبريد؟ من يهيكل المشاريع الزراعية لتكون قابلة للتمويل؟

يقدّم هذا الإصدار الأول من آفاق إطاراً تحليلياً متكاملاً يربط بين تحليل الأمن الغذائي والأسواق الزراعية وتقييم الفرص الاستثمارية بمنهجية متعددة المعايير، مع إبراز الدور المحوري للهيئة العربية في تحويل هذه الفرص إلى مشاريع قابلة للتنفيذ. ويستعرض الإصدار ثمانية مجالات استثمارية ذات أولوية وستة توجهات استراتيجية لتعزيز الاستثمار الزراعي إلى جانب أجندة عمل تنفيذية من ستة محاور موجهة إلى الجهات الرئيسية في منظومة الاستثمار والتنمية.

أبرز الاستنتاجات

- تتركز الفجوة الغذائية العربية في عدد محدود من السلع الاستراتيجية وعلى رأسها الحبوب والأعلاف والزيوت النباتية.
- تحقق الاستثمارات المتكاملة عبر سلاسل القيمة عوائد وفرصاً أكبر من الاستثمار في الإنتاج الأولي وحده.
- تمثل البنية التحتية الزراعية والخدمات اللوجستية أحد أهم مميزات الاستثمار الزراعي المستدام.
- يزداد دور الشركات الاستثمارية والمؤسسات التمويلية في تسريع تطوير المشاريع الزراعية القابلة للاستثمار.
- تسهم منهجيات التقييم متعددة المعايير في تحسين توجيه رأس المال نحو الفرص الأعلى أثراً والأكثر جاهزية.

1. تحليل الأمن الغذائي في العالم العربي

1.1 نظرة عامة: تحديات هيكلية ذات بُعد استثماري

- تواجه الدول العربية تحديات هيكلية متزايدة في تحقيق الأمن الغذائي، ترتبط بمحدودية الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية وارتفاع معدلات الاعتماد على الواردات الغذائية، إلى جانب التفاوت الكبير في القدرات الإنتاجية والبنية التحتية الزراعية بين الدول العربية. هذا التفاوت الذاتي يفتح في الواقع نافذة حقيقية نحو التكامل الإقليمي في الإنتاج والاستثمار الزراعي.
- تشير البيانات الحديثة إلى استمرار ارتفاع مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وما يستدعي التأمل هو أن هذه الأرقام تتصاعد في منطقة تمتلك مقومات إنتاجية ضخمة غير مستغلة، من أراضٍ زراعية شاسعة في السودان والعراق والجزائر، إلى موارد مائية قابلة للاستثمار بكفاءة، إلى قدرات بشرية متنامية. المعادلة إذاً ليست معادلة ندرة، بل معادلة إدارة موارد وهيكلية استثمار. ويبين الجدول (1) المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية.

جدول (1) المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية — 2024

المؤشر	القيمة	الدلالة الاستثمارية
من يعانون من الجوع	77.5 مليون شخص	الحاجة الملحة لزيادة الإنتاج والوصول للغذاء
انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد	197.7 مليون شخص	فرصة لتطوير سلاسل توزيع وتصنيع غذائي
غير القادرين على نظام غذائي صحي	186 مليون شخص	طلب كامن ضخم على الغذاء الميسور التكلفة
تكلفة النظام الغذائي الصحي	4.26 دولار/فرد/يوم	ارتفاع 40% منذ 2019 — ضغط على الاستهلاك

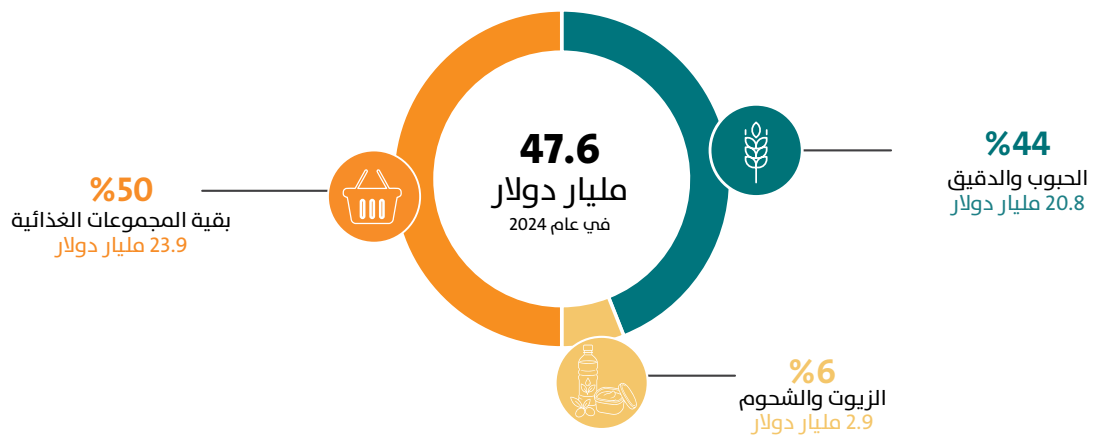
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وآخرون، نظرة إقليمية عامة حول الأمن الغذائي والتغذية — الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2025: الإحصاءات والاتجاهات، 2025 [2]

تشير هذه المؤشرات إلى أن تحديات الأمن الغذائي في الدول العربية لم تعد مرتبطة فقط بزيادة الإنتاج، بل أيضاً بتحسين كفاءة سلاسل القيمة والقدرة الاقتصادية على الوصول إلى الغذاء، بما يجعل الاستثمار الزراعي والغذائي جزءاً لا يتجزأ من معالجة التحديات التنموية والاقتصادية في المنطقة.

1.2 الفجوة الغذائية في السلع الاستراتيجية

- بلغت الفجوة الغذائية العربية نحو 47.6 مليار دولار في عام 2024، بانخفاض قدره 4.6% مقارنة بعام 2023. وشكلت الحبوب والدقيق المكون الأكبر للفجوة بقيمة تقارب 20.8 مليار دولار، بما يعادل نحو 44% من إجماليها، فيما بلغت فجوة الزيوت والشحوم نحو 2.9 مليار دولار، أي نحو 6% وتوزعت القيمة المتبقية والبالغة نحو 23.9 مليار دولار (50%) على بقية المجموعات الغذائية. ويؤكد ذلك استمرار التركيز النسبي للفجوة في السلع الأساسية ذات الاعتماد المرتفع على الاستيراد. مع توقعات باستقرارها عند نحو 49 مليار دولار بحلول 2027 [1].
- يعكس هذا التركيز اعتماداً مرتفعاً على الواردات، خاصة في الحبوب والزيوت النباتية، مع استمرار فجوات في السكر ومنتجات الثروة الحيوانية نتيجة نمو الطلب وتفاوت الإنتاج. ويترتب على ذلك تعرض المنطقة لتقلبات الأسعار العالمية، ومخاطر اضطراب سلاسل الإمداد، والضغط على الميزان التجاري؛ مما يعزز أهمية توطيد الإنتاج الزراعي كخيار استراتيجي لا ترفاً سياسياً. ويترجم هذا الواقع إلى فرص استثمارية مباشرة عبر سلاسل القيمة، لا سيما في الحبوب واللحوم والألبان حيث تتركز معظم القيمة الفائتة.

تفاصيل الفجوة الغذائية العربية

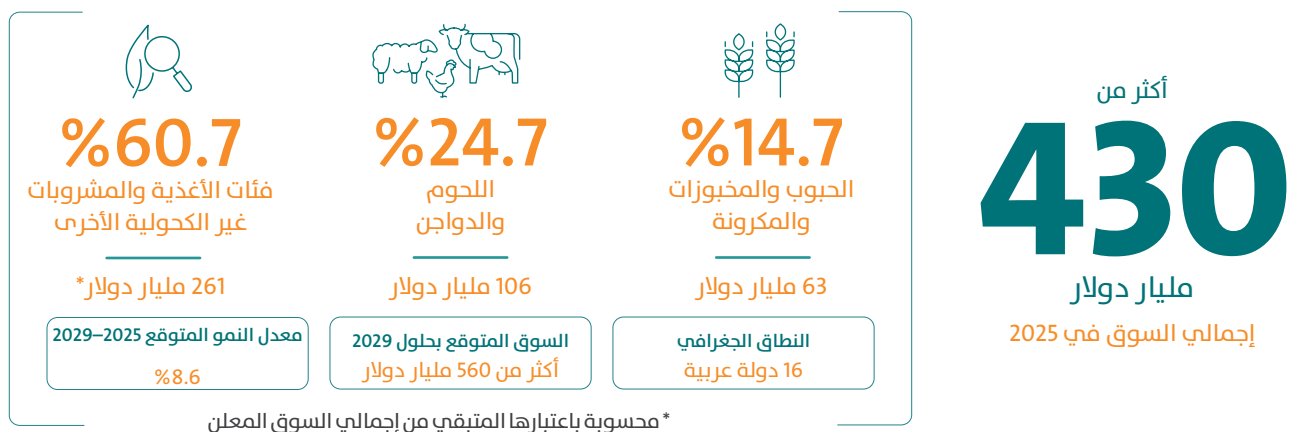


بلغت الفجوة الغذائية العربية نحو 47.6 مليار دولار في عام 2024، بانخفاض قدره 4.6% مقارنة بعام 2023.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025 [1]

شكل (1 أ) توزيع الفجوة الغذائية العربية حسب المجموعات الرئيسية – 2024

مؤشرات سوق الأغذية والمشروبات غير الكحولية في الدول العربية – 2025



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، 2025 [5]

شكل (1 ب) سوق الأغذية والمشروبات غير الكحولية في الدول العربية – 2025

1.3 الموارد الطبيعية وتحديات الإنتاج

- تأثر كفاءة الإنتاج الزراعي في الدول العربية بحدود الموارد الطبيعية، حيث لا يزال استغلال جزء من الأراضي الزراعية المتاحة دون مستوى الإمكانيات الفعلية، بفعل تحديات البنية التحتية والتمويل ومحدودية التقنيات الحديثة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 70 مليون هكتار من الأراضي قد تدهورت بفعل النشاط البشري، منها أكثر من 46 مليون هكتار من الأراضي الزراعية تمثل ندرة المياه أحد أبرز القيود الهيكلية أمام الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية التي تعد من أكثر مناطق العالم تعرضاً للإجهاد المائي وتستحوذ الزراعة على نحو 80% من سحب المياه العذبة في المنطقة ما يجعل كفاءة استخدام المياه عاملاً حاسماً في الجدوى التشغيلية والاستثمارية للمشروعات الزراعية [4].
- بينت الاضطرابات الأخيرة في الأسواق العالمية هشاشة سلاسل الإمداد الزراعية؛ حيث أدت اضطرابات الملاحة في 2026 إلى ارتفاع حاد في أسعار الأسمدة والشحن والطاقة، وإعادة إبراز حساسية الأمن الغذائي تجاه المخاطر الجيوسياسية وسلاسل الإمداد الدولية. ما يجعل الاستثمار في الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الغذاء خياراً ذا عائد استراتيجي متزايد.

2. تحليل الأسواق الزراعية في العالم العربي

2.1 حجم السوق وآفاق النمو

- تمثل الأسواق الغذائية في العالم العربي منظومةً مترابطةً تتداخل فيها عوامل الإنتاج والتجارة والاستهلاك والسياسات العامة، بما يخلق تبايناً واضحاً بين اتساع السوق الغذائي وقدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتنامي. ودراسة هذه الأسواق هي المدخل الرئيسي لتحديد الفرص الاستثمارية القابلة للتنفيذ، عبر الربط بين هيكل السوق والفجوة الغذائية وسلاسل القيمة.
- تجاوز السوق الغذائي العربي 430 مليار دولار في عام 2025 بمعدل نمو سنوي بلغ 8.6%، مما يجعله يمثل نحو 4.2% من السوق العالمي، مع توقعات بتجاوزه 560 مليار دولار بحلول عام 2029 [5]. ويتميز السوق بتركيز جغرافي مرتفع؛ إذ تستحوذ مصر والسعودية والجزائر والإمارات والعراق مجتمعةً على نحو 77% من إجمالي المبيعات، وهو ما يعكس ثقل عدد محدود من الأسواق في تحريك الطلب الغذائي الإقليمي. الجدول (2) يوضح التجارة الخارجية للغذاء والمشروبات في العالم العربي.

جدول (2) التجارة الخارجية للغذاء والمشروبات غير الكحولية في العالم العربي — 2024

المؤشر	القيمة / البيان
إجمالي التجارة الخارجية	195 مليار دولار
الواردات	139 مليار دولار
الصادرات	56 مليار دولار
حصة أكبر خمس دول عربية من التجارة	70%
أكبر مورد خارجي للمنطقة العربية (البرازيل)	16.5 مليار دولار
أكبر سوق عربي للصادرات العربية للقطاع (السعودية)	6.6 مليار دولار (نحو 12%)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، 2025 [5].

يعكس هذا التركيز التجاري اعتماد المنطقة على عدد محدود من الشركاء والأسواق، بما يزيد من حساسية القطاع الغذائي تجاه تقلبات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية والمخاطر الجيوسياسية. وهو في الوقت ذاته يُبرز فرصة حقيقية لمستثمرين قادرين على بناء سلاسل إمداد إقليمية أكثر متانة وتنوعاً.

2.2 تحليل السلع الاستراتيجية

تتباين طبيعة الفرص الاستثمارية بين السلع الزراعية الرئيسية؛ حيث تتركز الفرص الهيكلية في الحبوب والزيوت النباتية، بينما تبرز فرص القيمة المضافة بصورة أكبر في قطاع الدواجن والصناعات الغذائية والخضروات والفواكه.

جدول (3) مقارنة السلع الزراعية الرئيسية من حيث الفجوة والفرص

السلعة	مستوى الفجوة	الاعتماد على الاستيراد	الفرص الاستثمارية
الحبوب (قمح/ذرة)	مرتفعة جداً	مرتفع	الإنتاج المحلي + التخزين الاستراتيجي
الزيوت النباتية	مرتفعة	مرتفع جداً	زراعة المحاصيل الزيتية + التصنيع
السكر	متوسطة	متوسط	تحسين الإنتاج وتوسيع التصنيع
اللحوم الحمراء	متفاوتة	متوسط	مشاريع الثروة الحيوانية المتكاملة + الأعلاف
الدواجن	منخفضة نسبياً	محدود	مشاريع التكامل الرأسي الإنتاج-التصنيع
الألبان	متفاوتة	متوسط	مزارع الألبان الحديثة + سلاسل التبريد
الأسماك	منخفضة	محدود	الاستزراع السمكي البحري والداخلي + التصدير
الخضروات والفواكه	منخفضة	محدود	الزراعة المحمية + التصدير + التصنيع

المصدر: تحليل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي استناداً إلى [1] و[5] و[7].

2.3 القمح: مرآة الفجوة والاعتماد على الواردات

يعكس القمح نموذجاً واضحاً للفجوة الهيكلية في المنطقة العربية، بما يجعله من أكثر السلع ارتباطاً بفرص الاستثمار طويل الأجل في الإنتاج والتخزين والخدمات اللوجستية وسلاسل الامداد. وتظهر بيانات الواردات استمرار الاعتماد المرتفع على الأسواق الخارجية في عدد من الدول العربية الرئيسية وفي مقدمتها مصر والجزائر والمغرب والسعودية بما يعكس حجم الطلب ويوفر فرصاً استثمارية على امتداد سلسلة قيمة القمح.

الجدول (4) يوضح واردات القمح في أبرز الدول العربية المستوردة (2025-2026)

جدول (4) واردات القمح في أبرز الدول العربية المستوردة (2025/2026)

الدولة	واردات القمح (مليون طن متري) 2025/2026
مصر	15.5
الجزائر	9.5
المغرب	6.5
السعودية	4.2
اليمن	3.8
السودان	2.7

ملاحظة: بيانات الواردات وفق السنة التجارية للقمح (يوليو 2025 – يونيو 2026).

المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية (USDA)، دائرة الزراعة الخارجية (FAS) Grain: World Markets and Trade، يونيو 2026 [6].

2.4 سلاسل القيمة الزراعية: أين تكمن القيمة المضافة؟

- تشير المقارنة إلى أن العائد الاقتصادي الأعلى في سلاسل الغذاء لا يتحقق غالباً في الإنتاج الأولي، بل في الأنشطة المرتبطة بالتصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع. ما يعزز أهمية الاستثمار في سلاسل القيمة المتكاملة بدلاً من التركيز الأحادي على زيادة الإنتاج. يوضح الجدول (5) توزيع القيمة الاقتصادية المضافة عبر سلسلة الغذاء.

جدول (5) توزيع القيمة المضافة عبر سلسلة الغذاء

مرحلة السلسلة	طبيعة النشاط	مستوى القيمة المضافة النسبي	الدالة الاستثمارية
الإنتاج الزراعي	زراعة وإنتاج أولي	محدودة إلى متوسطة	تعتمد على الموارد والإنتاجية
التخزين والنقل	حفظ وتوريد المنتجات	متوسطة	تقليل الفاقد وتحسين الكفاءة
التصنيع الغذائي	تحويل المنتجات وتصنيعها	مرتفعة	أعلى فرص القيمة المضافة
التوزيع والتجزئة	التسويق والوصول للمستهلك	متوسطة إلى مرتفعة	مرتبطة بحجم السوق والاستهلاك

المصدر: تحليل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي [7].

2.5 الاستثمار الأجنبي في القطاع الغذائي

جدول (6) الاستثمار الأجنبي في القطاع الغذائي (2003–2024)

المؤشر	القيمة / البيان
عدد المشاريع	516 مشروعاً استثمارياً أجنبياً
حجم الاستثمار الإجمالي	22 مليار دولار
الوظائف المُستحدثة	93 ألف وظيفة مباشرة
أبرز الدول المستقطبة	مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، قطر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). (2025) [5].

تشير البيانات إلى تركيز الاستثمار الأجنبي في القطاع الغذائي في عدد محدود من الأسواق العربية خلال الفترة 2003–2024، بما يعكس تفاوتاً في القدرة على استقطاب الاستثمارات بين الدول. وفي المقابل، يتيح هذا التفاوت مجالاً لتطوير فرص استثمارية في أسواق أخرى تمتلك موارد زراعية أو مزايا إنتاجية ولوجستية قابلة للتطوير، بما يدعم تنويع الوجهات الاستثمارية وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة الغذائية على المستوى العربي.

3. من الفجوة إلى الفرصة: ما الذي يجعل المشروع الزراعي قابلاً للاستثمار؟

منهجية تحليل وتطوير الفرص الاستثمارية



المصدر: إعداد الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2026 [7].

شكل (2) منهجية الهيئة لتحليل وتطوير الفرص الاستثمارية الزراعية

لا تكمن صعوبة الاستثمار الزراعي في العالم العربي في شح الفرص، بل في تشخيص الفرص القابلة فعلاً للتنفيذ وتمييزها عما يبدو فرصةً بلا أساس تنفيذي. يعتمد هذا التقرير على إطار تقييم متعدد المعايير (MCDA) مستلهم من ممارسات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، مع تكييف معايير الترتيب لتعكس خصوصية المنطقة العربية ويوضح جدول (7) معايير التقييم والأوزان النسبية المستخدمة، بينما يعرض شكل (3) النتائج المقارنة لتطبيق هذا الإطار على القطاعات الاستثمارية الرئيسية.

جدول (7) معايير تقييم وتحديد أولويات الفرص الاستثمارية

المعيار	المؤشرات الفرعية	الوزن
الاجاذبية السوقية	حجم الطلب، معدل النمو، فجوة العرض والطلب	25%
الميزة النسبية	توفر الموارد الطبيعية، التكاليف النسبية، الموقع الجغرافي	20%
الجاهزية الاستثمارية	توفر الأراضي، البنية التحتية، الإطار التنظيمي وبيئة الأعمال	20%
الجدوى الاقتصادية	إمكانية العائد المستدام، كفاءة التشغيل، فرص التوسع	20%
المخاطر (عكسية)	المخاطر السياسية، التشغيلية، مخاطر السوق والمناخ	15%

ملاحظة: الأوزان معدلة لتعكس السياق العربي — لا سيما ندرة المياه وهشاشة سلاسل الإمداد وعوامل المخاطر الإقليمية.

المصدر: إعداد الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2026 [7].

مخطط التقييم المتعدد المعايير لقطاعات الاستثمار الزراعي

تقييم توضيحي وفق إطار الهيئة التحليلي للمعايير المتعددة، وليس قياساً كمياً مدققاً

القطاع	المتوسط المرجح 100/	الاجاذبية السوقية 25%	الميزة النسبية 20%	الجاهزية الاستثمارية 20%	الجدوى الاقتصادية 20%	المخاطر (عكسية) 15%
المحاصيل الاستراتيجية	69	90	75	55	70	45
الثروة الحيوانية	73	85	70	65	80	55
الصناعات الغذائية	83	95	80	75	90	65
الاستزراع السمكي	72	75	85	60	75	60
الزراعة المحمية	82	80	85	80	90	70

● أقل من 55
 ● 55-69
 ● 70-84
 ● 85 فأكثر

الدرجة الكلية = مجموع (درجة كل معيار × وزنه النسبي)، وتمثل النتائج تقييماً استرشادياً وفق إطار الهيئة التحليلي متعدد المعايير، وليست تقديراً مالياً أو تصنيفاً استثمارياً مستقلاً.

المصدر: إعداد الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، استناداً إلى التحليل الداخلي متعدد المعايير والبيانات والمراجع الواردة في الإصدار، 2026 [7].

شكل (3) تقييم القطاعات الاستثمارية الزراعية لخمسة قطاعات مختارة وفق معايير مكيّفة للسياق العربي

تكشف نتائج التقييم أن الصناعات الغذائية تحتل الصدارة في الجاذبية السوقية والجدوى الاقتصادية، فيما تجمع الزراعة المحمية بين ميزة نسبية قوية وجدوى اقتصادية مرتفعة، لا سيما في الأسواق الخليجية. ويبرز الاستثمار السمكي فرصة متكاملة في الدول الساحلية، فيما تحتل المحاصيل الاستراتيجية المرتبة الأولى في الأثر على الأمن الغذائي [6].

3.1 ما تغفله الأطر التقليدية: خمسة عوامل تُحدد قابلية الاستثمار في العالم العربي

أدوات التقييم المعيارية تعمل في سياق مُجرّد، وما يميز التقييم في السياق العربي هو فهم العوامل الهيكلية التي تُعدّل الجدوى الاقتصادية للمشروع بصورة جوهرية، وهي عوامل قد لا تنعكس بالكامل في نماذج التقييم المالي التقليدية، لكنها كثيراً ما تحدد الفارق بين مشروع ناجح ومشروع متعثر.

3.2 العوامل الهيكلية الخمسة المحددة لقابلية الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية

- ندرة المياه كمعيار تمييزي: تُصنّف 15 دولة عربية ضمن الأعلى عالمياً في ندرة المياه، وتستنزف الزراعة نحو 80% من الاستهلاك المائي. أي مشروع لا يُقدم نموذجاً واضحاً لكفاءة الاستخدام المائي — ري بالتنقيط، زراعة محمية، استزراع مائي — يحمل مخاطر تشغيلية وتنظيمية لا يُقدّرهما التقييم المالي التقليدي.
- التشوهات السعرية ومخاطر الدعم: تُعدّل سياسات دعم الغذاء في عدد من الدول العربية إشارات السوق بشكل ملموس. أي تقييم يقوم على أسعار سوقية بلا اختبار سيناريو إصلاح الدعم يُغفل مخاطر جوهرية. وعلى الجانب الآخر، فإن التحوّل التدريجي عن الدعم يخلق طلباً كامناً على استثمارات الكفاءة والبدائل الغذائية.
- الفجوة بين عملات الإيراد والتكلفة: يُدار كثير من المشاريع الزراعية العربية بإيرادات بالعملة المحلية بينما تُستورد مدخلاتها الرئيسية — معدات، أسمدة، أصول وراثية — بالدولار. يجعل ذلك التدفق النقدي الفعلي أكثر تقلباً مما تظهره النماذج المالية الأساسية، ويستدعي هيكلة تمويلية تُعالج هذا الخلل بأدوات تحوط أو هيكل تمويل مختلط.
- البنية التحتية اللوجستية: الحلقة الأضعف: الاختناق الرئيسي في سلاسل القيمة الزراعية العربية ليس في الإنتاج — بل في التخزين والتبريد والنقل. المشاريع التي تدمج الإنتاج مع منظومة لوجستية متكاملة تُحقق قيمة اقتصادية أعلى بكثير من مشاريع الزراعة البحتة، وتقلل الفاقد الذي يصل في بعض القطاعات إلى 30%–40% من الإنتاج.
- من التقييم إلى الهيكلية: القيمة في التنفيذ: الفارق الحقيقي بين فرصة وأخرى لا يُكشف في مرحلة التقييم — بل في مرحلة التطوير والهيكلية: اختيار الشريك التشغيلي، وصياغة العقود مع الأسواق المستهدفة، وتحديد أدوات التمويل الملائمة، وإعداد المشروع لاستقطاب التمويل المؤسسي. هذه المرحلة هي التي تحوّل الفرصة من فكرة على ورقة إلى مشروع قابل للإقراض.

من تقييم الفرصة إلى المشروع القابل للتمويل

رصد الفرصة	دراسة الجدوى	هيكل الصفقة	استقطاب التمويل	التنفيذ والمتابعة
تحليل الفجوة الغذائية تحديد سلاسل القيمة ذات الأولوية	تقييم تقني نمذجة مالية تقدير المخاطر السياقية	هيكل الملكية اختيار الشريك أدوات التمويل المناسبة	محادثات المقرضين التمويل المختلط ضمانات المخاطر	إدارة المحفظة الأثر التنموي استراتيجية الخروج

المصدر: إطار تطوير الاستثمارات الزراعية، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 2026 [7].

شكل (4) مسار التحول من تقييم الفرصة إلى المشروع القابل للتمويل

4. فرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية

4.1 الفرص ذات الأولوية: ثمانية مجالات استثمارية

استناداً إلى تحليل الأمن الغذائي والأسواق الزراعية وتطبيق منهجية التقييم متعددة المعايير، تم تحديد ثمانية مجالات استثمارية ذات أولوية (انظر الشكل 5)، تمثل إطاراً عاماً لتوجيه وتطوير الفرص الاستثمارية الزراعية والغذائية وتحويل المناسب منها إلى مشروعات مهيأة للاستثمار.

4.2 التحليل القطاعي: طبيعة الفرصة وشروط النجاح

وتندرج الفرص الاستثمارية المحددة ضمن هذه المجالات ذات الأولوية، ويتم عرضها فيما يلي ضمن ست مجموعات قطاعية رئيسية لأغراض التنظيم والتحليل.

- المحاصيل الاستراتيجية: يبرز الاستثمار في إنتاج القمح والأعلاف بوصفه فرصة ذات بُعد استراتيجي طويل الأجل، مدفوعاً بالاعتماد المتزايد على الواردات. وتمتلك السودان والجزائر والعراق إمكانات إنتاجية غير مستغلة بالكامل، خاصة عند دمج الإنتاج مع حلول التخزين الاستراتيجي وتحسين كفاءة المياه.
- الزراعة المحمية: خيار عالي الكفاءة في الدول محدودة الموارد المائية، يُتيح استقرار الإنتاج وتقليل استهلاك المياه بنسبة تتجاوز 70%، مع فرص التوسع في الأسواق المحلية والتصديرية.
- الثروة الحيوانية: الطلب المتصاعد على الألبان واللحوم يخلق فرصاً للاستثمار في مشاريع متكاملة تجمع الإنتاج بالتصنيع. ويُعدّ قطاع الدواجن من الأكثر جاذبية من حيث سرعة دورة رأس المال وقابلية التوسع، لا سيما عند تبني نماذج التكامل الرأسي.
- الاستزراع السمكي: أحد أسرع القطاعات نمواً على مستوى المنطقة، مدفوعاً بزيادة الطلب وإمكانيات التصدير، خاصة في الدول الساحلية كسلطنة عمان والسعودية وموريتانيا.
- الصناعات الغذائية: تمثل محوراً رئيسياً لتعزيز القيمة المضافة؛ إذ يسهم التصنيع في تقليل الفاقد وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية. وتمثل سلاسل التبريد والتخزين أحد أبرز مجالات الاستثمار ذات العائد المرتفع.
- الخدمات الزراعية: تبرز فرص الاستثمار في تقنيات الري الحديث والمدخلات الزراعية والخدمات اللوجستية باعتبارها عناصر تمكينية لرفع الإنتاجية وكفاءة سلاسل القيمة.

جدول (8) الفرص الاستثمارية المقترحة حسب المجموعات القطاعية

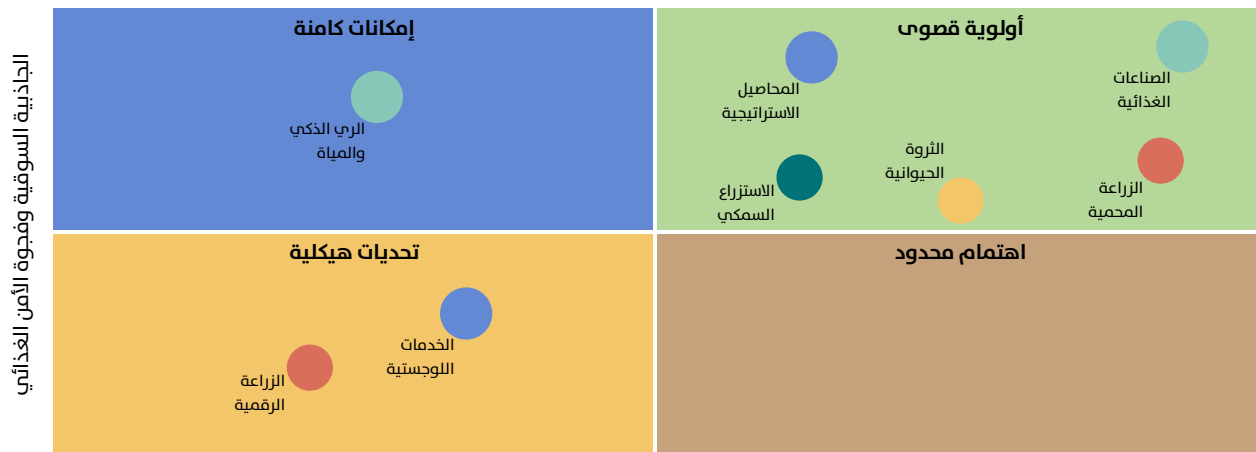
القطاع	الفرصة	دول ذات إمكانات	متطلبات النجاح	الأولوية
المحاصيل الاستراتيجية	إنتاج القمح	السودان، الجزائر، العراق	توفر الأراضي والمياه والتخزين الاستراتيجي	استراتيجية
المحاصيل الاستراتيجية	إنتاج الأعلاف	السودان، موريتانيا، السعودية	الموارد الطبيعية + التكامل مع الثروة الحيوانية	استراتيجية
الزراعة المحمية	الزراعة المائية / البيوت الزجاجية	السعودية، الإمارات، الأردن	التقنية + كفاءة المياه والطاقة + الأسواق	استراتيجية
الثروة الحيوانية	إنتاج الألبان	مصر، السعودية، الجزائر	الأعلاف + الإدارة الفنية + سلاسل التبريد	استراتيجية
الثروة الحيوانية	اللحوم الحمراء	السودان، موريتانيا، العراق	الموارد الرعوية + تطوير سلاسل القيمة	واحدة
الثروة الحيوانية	الدواجن المتكاملة	مصر، السعودية، المغرب	الأمن الحيوي + تكامل حلقات الإنتاج والتصنيع	استراتيجية

القطاع	الفرصة	دول ذات إمكانيات	متطلبات النجاح	الأولوية
الاستزراع السمكي	الاستزراع البحري الاستزراع الداخلي	السعودية، عُمان، موريتانيا مصر، السودان، العراق	المواقع الساحلية + البنية التحتية + التسويق إدارة المياه + التقنيات الحديثة + الأعلاف	استراتيجية واحدة
الصناعات الغذائية	التصنيع الغذائي سلاسل التبريد والتخزين	مصر، المغرب، تونس السعودية، مصر، المغرب	المواد الخام + القيمة المضافة + قرب الأسواق الموقع اللوجستي + الربط + تقليل الفاقد	استراتيجية استراتيجية
الخدمات الزراعية	خدمات الري الحديث المدخلات الزراعية الخدمات اللوجستية	معظم الدول العربية مصر، السعودية، المغرب الإمارات، السعودية، مصر	التقنيات الحديثة + كفاءة إدارة الموارد شبكات التوزيع + الخدمات الفنية البنية التحتية + الربط بين الإنتاج والأسواق	واحدة واحدة واحدة

المصدر: تحليل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2026 [7].

مصفوفة أولويات الاستثمار الزراعي العربي

تصنيف القطاعات وفق الجاذبية السوقية وفجوة الأمن الغذائي مقابل الجاهزية الاستثمارية



الجاهزية التنفيذية والجاذبية الاستثمارية

ملاحظة منهجية: التصنيف توضيحي يعكس تقييماً نوعياً للهيئة لجاذبية القطاعات وجاهزيتها الاستثمارية. استناداً إلى تحليل، السوق وفجوة الأمن الغذائي ومستوى النضج التشغيلي وليس قياساً كمياً مدقاً.

المصدر: تحليل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، استناداً إلى بيانات السوق الواردة في القسم 2.

شكل (5) إطار تصنيف الفرص الاستثمارية الزراعية في العالم العربي

تشير النتائج إلى أن جاذبية الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي لا ترتبط فقط بحجم الطلب أو اتساع الفجوة الغذائية، بل كذلك بمدى توافر متطلبات النجاح المرتبطة بالموارد الطبيعية والبنية التحتية والخبرة التشغيلية وكفاءة سلاسل القيمة. ويؤكد ذلك أهمية تبني نماذج استثمارية متكاملة تراعي خصوصية كل قطاع وتستفيد من المزايا النسبية المتاحة.

5. منظومة التمويل والاستثمار الزراعي

لتحويل الفرص إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، يُشترط توافر منظومة تمويلية ومؤسسية قادرة على تعبئة الموارد وإدارة المخاطر ورفع جاهزية المشاريع. وتقوم هذه المنظومة على تكامل أدوار عدد من الجهات الإقليمية والدولية، توفر أدوات متنوعة تشمل المساهمة في رأس المال والتمويل بالدين وضمن القروض والتأمين ضد المخاطر غير التجارية، إضافةً إلى الدعم الفني. الجدول (9) يوضح المؤسسات الدولية والإقليمية الداعمة للاستثمار الزراعي.

جدول (9) المؤسسات الدولية والإقليمية الداعمة للاستثمار الزراعي

المؤسسة	الدور الرئيسي	أبرز الأدوات التمويلية
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	تمويل القطاع الخاص وتطوير الاستثمارات	القروض، المساهمات الرأسمالية، استشارات هيكلية المشاريع
ال صندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)	دعم التنمية الزراعية والريفية	القروض الميسرة، المنح، برامج التنمية الريفية
البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)	تمويل التنمية وفق أحكام الشريعة الإسلامية	التمويل الإسلامي (مرابحة، مشاركة)، القروض التنموية، المنح
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)	الحد من مخاطر الاستثمار الأجنبي	ضمان المخاطر السياسية، تأمين الاستثمار في الأسواق الناشئة
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ضمان)	دعم الاستثمار والتجارة العربية البينية	ضمان الاستثمار، ضمان الائتمان، تأمين الصادرات
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	تطوير وتمويل وهيكلية الاستثمارات الزراعية	المساهمة الرأسمالية، تطوير الفرص، هيكلية المشاريع، بناء الشراكات

ملاحظة: الهيئة مُبرزة لدورها الجامع بين الوظيفتين الاستثمارية والتنموية في سياق عربي متخصص.

في قلب هذه المنظومة، تبرز الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بوصفها فاعلاً استثمارياً وتنموياً متكاملاً، من خلال نموذج يجمع بين المساهمة الرأسمالية (في حدود 25%–49%) وتطوير هيكلية المشاريع وتقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة، بما في ذلك إعداد وتقييم دراسات الجدوى والفحص النافي للجهالة وإعادة هيكلة الشركات القائمة. ويمنح هذا النموذج الهيئة ميزة ربط التمويل بالخبرة الفنية والتشغيلية، مما يحسّن جودة المشاريع ويقلل مخاطر التنفيذ.

كما تلعب الهيئة دوراً محورياً في بناء الشراكات الاستثمارية، عبر اختيار شركاء استراتيجيين من القطاع الخاص يتمتعون بالخبرة التشغيلية والملاءة المالية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والسلع ذات الأولوية، خاصةً تلك المرتبطة بالفجوة الغذائية وسلاسل القيمة غير المكتملة.

تشير التجارب التطبيقية إلى أن فعالية هذه المنظومة تتعزز عند تكامل الأدوار بين التمويل والضمان والدعم الفني؛ إذ يتم تقليل فجوة التمويل وتحسين جاهزية المشاريع وتعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما ينعكس مباشرة على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الزراعية. ويعكس نموذج الهيئة في هذا السياق مقاربةً متقدمة تقوم على الانتقال من التمويل التقليدي إلى الاستثمار القائم على تطوير المشاريع وسلاسل القيمة.

6. التوجهات الاستراتيجية لتعزيز الاستثمار الزراعي

استناداً إلى تحليل الأمن الغذائي والأسواق الزراعية وما تم تحديده من فرص قابلة للتنفيذ، تبرز مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاستثمار الزراعي وتعظيم أثره على الأمن الغذائي في الدول العربية.

أولاً: التركيز على السلع ذات الفجوة الغذائية المرتفعة

تتمثل الأولوية الأولى في توجيه الاستثمارات نحو السلع الاستراتيجية ذات الفجوة المرتفعة والطلب المستقر، وفي مقدمتها الحبوب والأعلاف والزيوت النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية. ولا يقتصر ذلك على زيادة الإنتاج فقط، بل يتطلب ربط هذه الاستثمارات بسلاسل تخزين وتصنيع وتوزيع أكثر كفاءةً، بما يقلل الفاقد ويعزز القيمة المضافة.

ثانياً: تبني نهج سلاسل القيمة المتكاملة

لم تعد الجدوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية مرتبطةً بالإنتاج الأولي وحده، بل بقدرة المشروع على معالجة الاختناقات في التخزين والتبريد والتصنيع والوصول إلى الأسواق. ويُعدّ هذا التوجه أكثر ملاءمةً لطبيعة المنطقة، حيث تتباين الموارد بين الدول وتتفاوت مستويات الجاهزية الاستثمارية.

ثالثاً: استهداف الدول ذات الميزة النسبية

يكتسب استهداف الدول ذات الميزة النسبية أهمية خاصة في ضوء التفاوت الواضح في توفر الأراضي والمياه والبنية التحتية والقدرات التشغيلية بين الدول العربية. ويُتيح هذا التفاوت فرصة لبناء نموذج تكامل إقليمي: تتركز فيه أنشطة الإنتاج في الدول ذات الموارد، بينما تضطلع الدول ذات الأسواق والقدرات التمويلية بدور محوري في الاستثمار والتصنيع والتوزيع.

رابعاً: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

يمثل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عاملاً حاسماً في تحسين كفاءة التنفيذ واستدامة المشروعات، خاصةً عند اختيار شركاء يتمتعون بالخبرة الفنية والملاءة المالية والقدرة التشغيلية. كما تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات تمويل أكثر مرونة تشمل الاستثمار المباشر والتمويل المشترك وخطوط الائتمان والضمانات، بما يلائم اختلاف احتياجات المشروعات الجديدة والشركات القائمة.

خامساً: الاستثمار في البنية التحتية والتقنيات الحديثة

تظل الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة من أهم ممكنات التحول، لا سيما في مجالات الري الحديث وسلاسل التبريد والتخزين والزراعة المحمية والاستزراع السمكي والحلول الرقمية. هذه الاستثمارات لا تسهم فقط في رفع الإنتاجية، بل تعزز كفاءة استخدام الموارد وتدعم استدامة سلاسل القيمة على المدى الطويل.

سادساً: تطوير نظم المعلومات والبيانات الزراعية

تبرز أهمية تطوير نظم المعلومات والبيانات الزراعية والغذائية في دعم اتخاذ القرار وتحسين كفاءة توجيه الاستثمارات، خاصةً في ظل التغيرات السريعة في الأسواق والمخاطر المناخية والجيوسياسية. ما يعزز قدرة المؤسسات والمستثمرين على الاستجابة المبكرة للتحديات وتحسين إدارة المخاطر.

7. من الفرصة إلى المشروع القابل للتمويل

تنطوي رحلة تحويل الفرصة الزراعية إلى مشروع استثماري قابل للتنفيذ على مراحل متعاقبة تتطلب تكامل جهات متعددة؛ من الجهات الحكومية المانحة للتراخيص والأراضي، إلى المستثمرين ومزودي التمويل، وصولاً إلى الشركاء التشغيليين والمتخصصين في الأسواق. وفي هذه الرحلة، تمارس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي دوراً محورياً يمتد عبر مراحلها الأساسية.

مراحل رحلة الاستثمار

تبدأ رحلة الاستثمار بمرحلة الرصد والاستكشاف، إذ تعمل الهيئة على مسح الفرص المتاحة في الدول الأعضاء وترشيح الفرص ذات الأولوية وفق منهجية مقننة تأخذ في الحسبان عوامل المناخ والموارد والأسواق والسياسات. وفي هذه المرحلة، يمثل نموذج الهيئة ميزة تنافسية بفضل شبكة علاقاتها الإقليمية الواسعة ومعرفتها العميقة بالسياق العربي الزراعي.

تليها مرحلة التطوير والهيكلية، وتشمل إعداد دراسات الجدوى والتحليل الفني والمالي، وهيكلية حزمة الاستثمار، وتحديد الشركاء المناسبين، وتوزيع الأدوار والمخاطر. وقد طوّرت الهيئة خلال مسيرتها خبرةً متراكمة في هذه المرحلة، تضمنت تنوعاً في الأصناف والدول والنماذج التشغيلية.

ثم تأتي مرحلة التمويل وحشد الشركاء، وتستهدف استقطاب المستثمرين المناسبين وتوفير أدوات التمويل الملائمة ورفع جاهزية المشروع للتمويل المصرفي والمؤسسي. وأخيراً، مرحلة الإشراف والمتابعة، التي تشمل متابعة أداء المشاريع وحماية مصالح المساهمين والتدخل لمعالجة الاختلالات حين تستدعي الحاجة.

نموذج المشاركة الرأسمالية والقيمة المضافة

تتميز الهيئة باعتمادها نموذجاً يقوم على المشاركة الرأسمالية المحدودة (25%-49%)، بما يُبقي زمام الإدارة التشغيلية بيد الشريك الاستراتيجي ذي الخبرة، مع حرص الهيئة على تعزيز الحوكمة وجودة القرار وحماية مصالح الأقليات. وتُضاف إلى ذلك مجموعة من الخدمات الاستشارية المتخصصة تشمل تقييم الفرص وإعداد الدراسات وبناء الشراكات والمساعدة في إعادة هيكلة الشركات التي تمر بصعوبات تشغيلية أو مالية.

يُعدّ هذا الجمع بين التمويل والخبرة ومتابعة التنفيذ نموذجاً استثمارياً يتجاوز الدور التقليدي لصندوق الاستثمار، ليقترّب من نموذج مؤسسة تطوير المشاريع القادرة على إنشاء سلسلة قيمة متكاملة في القطاع الزراعي. وقد أتاح هذا النموذج للهيئة تحقيق حضور متوازن في مختلف حلقات سلسلة القيمة الزراعية، من الإنتاج المحلي إلى التصنيع والتوزيع.

8. من التوصيات إلى التنفيذ: أجندة العمل المقترحة

استناداً إلى تحليل الوضع الراهن وتشخيص الفرص والتحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، تُقدّم هذه الدراسة منظومة من التوصيات المتكاملة الموجهة لمختلف أصحاب المصلحة، تهدف إلى تعزيز المنظومة الاستثمارية وتسريع وتيرة تحويل الفرص الزراعية إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ. جدول (10) يوضح أجندة العمل والتوصيات المقترحة.

جدول (10) أجندة العمل والتوصيات المقترحة

الجهة المستهدفة	التوصية	التفاصيل والإجراءات المقترحة
الحكومات	تهيئة البيئة التمكينية	تطوير منظومة السياسات الزراعية لتعزيز جاذبية الاستثمار الخاص من خلال تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير ضمانات استقرار السياسات وتطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
المستثمرون والممولون	توجيه رأس المال نحو الأثر الاستثماري الأعلى	تعزيز التركيز على قطاعات ذات أولوية واضحة تجمع بين العائد الاقتصادي وأثر الأمن الغذائي، مع تبني أدوات تمويل مبتكرة كالتحويل القائم على سلاسل القيمة وصكوك الاستثمار الزراعي.
شركات الأعمال الزراعية	رفع الكفاءة التشغيلية والحوكمة	الاستثمار في تطوير الكفاءات التشغيلية وتحسين معايير الحوكمة والشفافية المالية لتعزيز الجاهزية الاستثمارية والتأهل للحصول على التمويل المؤسسي.
شركاء التنمية الدوليون	التوظيف الاستراتيجي لرأس المال التنموي	توظيف رأس المال الميسر بصورة استراتيجية لاستقطاب رأس المال التجاري، عبر آليات التمويل المختلط التي تحسّن ملامح المخاطر والعائد للمستثمرين من القطاع الخاص.
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	تعزيز الدور المحفّز والجامع	توسيع نطاق دور الهيئة كمحفّز للاستثمار الإقليمي عبر تطوير برنامج متخصص لهيكلة وتسويق الفرص الاستثمارية، وبناء منصة للتكامل الزراعي العربي تربط الدول المنتجة بالمستثمرين والأسواق.
منظومة المعلومات والبيانات	تطوير نظم الذكاء الاستثماري الزراعي	إنشاء منظومة متكاملة للمعلومات والبيانات الزراعية والغذائية تدعم اتخاذ القرار، تشمل رصد الأسواق والفرص والمخاطر وتقييم أداء المشاريع وقياس الأثر التنموي.

الهيئة: من المشاركة إلى الريادة الاستثمارية

تشير تجربة الهيئة المتراكمة إلى أن المنطقة العربية لا تفتقر إلى الفرص الاستثمارية الزراعية بقدر ما تفتقر إلى الآليات الكفيلة بتحويل هذه الفرص إلى مشاريع مهيأة للتمويل ومُدارة بكفاءة. ومن هنا تبرز أهمية أن تتطور الهيئة بدورها من مستثمر مباشر إلى قائد إقليمي لمنظومة الاستثمار الزراعي، يجمع بين التمويل والمعرفة والشبكة والأثر.

إن تحقيق هذا التحول يستدعي من الهيئة تطوير قدراتها في ثلاثة محاور متوازية: أولاً، تعزيز منهجية استكشاف وتطوير الفرص الاستثمارية بأسلوب أكثر منهجية وشمولاً. ثانياً، بناء منصة معلوماتية واستثمارية تتيح الوصول إلى البيانات الزراعية والغذائية وتحليل اتجاهات الأسواق. وثالثاً، تطوير برامج متخصصة لدعم الشركات الزراعية القائمة في مسار الإصلاح وتحسين الأداء وإعادة الهيكلة، انطلاقاً من تجارب عملية فُكّست في هذا المجال.

9. الخاتمة

تقف المنطقة العربية عند منعطف حاسم في مسيرة أمنها الغذائي. فمن جهة، تتصاعد التحديات البنيوية المتمثلة في شح الموارد الطبيعية، وتنامي الاعتماد على الاستيراد، وتزايد الضغوط الديموغرافية. ومن جهة أخرى، تتفتح فرص استثمارية واعدة لمن يملك القدرة على رؤيتها وهيكلتها وتمويلها بالصورة المثلى.

لا يمكن مواجهة هذه التحديات ولا انتهاز هذه الفرص بالأدوات التقليدية وحدها؛ فالأمن الغذائي لم يعد شأنًا حكومياً بحتاً، بل أصبح فرصة استثمارية حقيقية تستدعي تضامر الأطراف المعنية كافة: من حكومات ومؤسسات تمويل إقليمية ودولية وشركاء من القطاع الخاص وهيئات زراعية متخصصة. وتؤمن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أن القطاع الزراعي لم يعد ملاذاً للمخاطرة المرتفعة والعوائد المنخفضة؛ بل هو - بالنهج الصحيح - فئة أصول استراتيجية قادرة على تحقيق عوائد مجزية مقرونة بأثر تنموي بالغ الأهمية. وهذه القناعة هي ما يوجّه نهج الهيئة في اختيار الفرص وهيكله الاستثمارات وإدارة الشراكات.

تقدّم هذه الدراسة رؤية تحليلية شاملة للمشهد الاستثماري الزراعي في المنطقة العربية، مستعينةً بأحدث البيانات المتاحة ومنهجية تحليلية متكاملة لتصنيف الفرص وتقييم جدواها. والهدف من ذلك ليس مجرد التشخيص والتوصيف، بل فتح حوار استراتيجي حقيقي مع شركاء الاستثمار لتحديد أولويات مشتركة وتفعيل تعاون أعمق وأكثر أثراً.

وفي ختام هذه الدراسة، تتطلّع الهيئة إلى أن تكون منصةً للحوار والشراكة، ورائدةً في تحويل الأمن الغذائي العربي من تحدٍّ مُقلق إلى فرصة للتعاون والنمو المستدام، بما يحقق الرخاء للدول الأعضاء وأمنًا غذائيًا راسخاً للأجيال القادمة.

المراجع

- [1] صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (2025). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025، العدد 45. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- [2] FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA. (2025). Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition 2025: Statistics and Trends. Rome: FAO..
- [3] Ziadat, F., Conchedda, G., Haddad, F., Njeru, J., Brès, A., Dawelbait, M., & Li, L. (2025). “Desertification and Agrifood Systems: Restoration of Degraded Agricultural Lands in the Arab Region.” Agriculture, 15(12), 1249.
- [4] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2026). Advancing the Water–Energy–Food–Ecosystems Nexus for a Resilient Arab Region.
- [5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). (2025). قطاع الأغذية والمشروبات في الدول العربية، التقرير القطاعي الثالث لعام 2025. الكويت: ضمان.
- [6] U.S. Department of Agriculture (USDA), Foreign Agricultural Service (FAS). (2026). Grain: World Markets and Trade. June 2026. Washington, D.C.: USDA.
- [7] الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. (2026). تحليل داخلي لسلاسل القيمة والفرص الاستثمارية مصدر داخلي غير منشور

شكر وتقدير

الشكر والتقدير إلى إدارة الاستثمار المباشر على مساهمتها في إعداد المادة الفنية والتحليلية لهذا العدد ومراجعتها وإلى جميع الزملاء والجهات التي أسهمت في توفير البيانات والمعلومات والمراجعة الفنية والإخراج النهائي للإصدار.



ARAB AUTHORITY FOR  الهيئة العربية
للاستثمار والإعمار الزراعي
AGRICULTURAL INVESTMENT & DEVELOPMENT

WWW.AAAID.ORG

ISBN 978-969-9593-66-6



9 789699 593666